

حلقة لم تكتمل اجتماع عقءاء الءاآل (06-12 ءيسمر 1958)

أ. عبد المالك بوعربوة

قسم التاريخ

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

الجامعة الأفريقية العقيد أحمد ءراية، أءرار

لم تكن الظروف الءاآلية التي آأاطت باندلاع الثورة التحريرية تسمح بتحقيق التنسيق المحكم بين قادة المناطق آمس من جهة⁽¹⁾، وبين هذه الأخيرة والوفء الآارجي الموجود بالقاهرة من جهة ثانية، آيآ أكد "محمد بوضياف" نفسه أن مجموعة الستة-التي هو منسآها- اعتمدت لامركزية العمل، نظراً لاتساع رقعة البلاد، وعدم

توفرها على وسائل الاتصال، مما جعل باب المبادرة مفتوحاً لكل منطقة تبعاً لظروفها الءاآلية⁽²⁾، مما يعني - أيضا- أن القيادة الثورية كانت تدرك الصعوبات الكبيرة التي ستعترض أي عمل تنسيقي بين المناطق، الأمر الذي أكدته المصادر والمراجع، وكذا الواقع التاريخي لمرحلة الثورة الأولى (1954م-1956م)، إذ عجز القادة عن تنظيم الاجتماع الذي كان مقررأ مطلع عام 1955م، مما جعل هذه الرغبة عالقة، ونشط عملية التنسيق والاتصال منذ أواخر سنة 1955م إلى صيف 1956م لتبلاور في مؤقر الصومام (20/08/1956م)، الذي وآء التنظيم، ووضع الهياكل القيادية للثورة التحريرية، وعلى رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)، ولجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E).

* *

الءاآل والآارج قد طرآت منذ البداية؛ ويرز ذلك في نظرنا من آلال نقطتين أساسيتين هما:

ما أشرنا إليه يجعل الباحث في تاريخ رة التحريرية الجزائرية 1954م-1962م رك أن مسألة التنسيق بين قيادها في

- 1- تعيين "محمد بوضياف" منسقا وطنيا، قصد تنسيق الجهود بين الداخل والخارج.
 - 2- اتفاق مجموعة الستة المفجرة للثورة على ضرورة عقد اجتماع مطلع 1955م، لتقييم ما تم انجازه، والتخطيط على ضوء ذلك لبرنامج شامل للكفاح المسلح⁽³⁾.
- ورغم أهمية ما أقره مؤتمر الصومام في مجال القيادة والتنظيم، فإن الظروف العامة التي كانت تعيشها الثورة من حين لآخر، لم تكن تسمح باتخاذ القرارات جماعياً وبالسرية المطلوبة خصوصاً بعدما اضطرت لجنة التنسيق والتنفيذ⁽⁴⁾ إلى مغادرة الجزائر العاصمة نحو الخارج بعد معركة الجزائر 1957م، وإلقاء القبض على أحد عناصرها البارزين وهو "محمد العربي بن مهيدي"، كما كان هذا الوضع حسب "محمد صايكي" أحد ضباط الولاية الرابعة أحد أسباب انقطاع الاتصال بين الولايات في الداخل⁽⁵⁾ وعزل هذه اللجنة الهامة - في نظرنا - عن الحقائق والظروف الصعبة التي أصبحت الولايات تعيشها مع مجيء الجمهورية الفرنسية الخامسة وصعود الجنرال ديغول سدة الحكم صيف 1958م.
- إن استنجد فرنسا بالجنرال ديغول، وإعطائه كل الصلاحيات للقضاء على الثورة الجزائرية جعل هذا الأخير يقدم على وضع مخطط عسكري ضخم عرف بمشروع "شال" الذي كان يهدف منذ البداية إلى خنق الثورة التحريرية في الداخل، من خلال العمليات العسكرية الكبرى، وعزلها عن قواعدها اللوجستية في كل من تونس والمغرب،

ناهيك عن المناورات السياسية التي صاحبت هذا المخطط الجهنمي، مما أفرز وضعاً داخلياً رهيباً وخطيراً، بفعل الضغط المستمر والنقص الفادح في التسليح، جراء توقف القوافل من الشرق والغرب، التي أصبح أفرادها يجدون صعوبة بالغة في تحطى الأسلاك الشائكة لخطي "شال" و"موريس"، مما أزم الوضع الداخلي وجعل قادة الولايات يتجهون للتنسيق بينهم لوضع الآليات الكفيلة لمواجهة الأوضاع الخطيرة التي تكاد تقضي على الثورة خصوصاً مع ظهور عملية الاختراق المشهور بـ "مؤامرة الزرق" أو (لابلويت) التي عرفت بالولاية الثالثة (القبائل)، والتي كانت أحد الأسباب التي جعلت قائد الولاية "أيمن حمودة عميروش" يدعو إلى اجتماع قادة الولايات (عقداء الداخل كما يطلق على هذا الاجتماع) بالولاية الثانية بين: 06 و 02 ديسمبر 1958م، والذي هو موضوع حديثنا في هذا المقال التاريخي. فما هي الظروف الداخلية التي انعقد فيها هذا الاجتماع؟ وما طبيعته وأهدافه؟ ولم غابت عن الولايتان الثانية - التي احتضنته - والخامسة وما هي القرارات التي صدرت عن هذا الاجتماع الهام؟ وما مصيرها؟

أولاً: ظروف انعقاد اجتماع العقداء⁽⁶⁾:

منذ انعقاد مؤتمر الصومام بالولاية الثانية يوم: 20/08/1956م لم يجتمع قادة الولايات في الداخل، رغم تمكن الثورة من وضع هياكل قيادية تساعد على بعث التنسيق والتعاون بينهم ولعل ذلك يرتبط بتطوّر

علاقة هذا الأخير "بمصالي الحاج" الذي كان في منفاه بفرنسا.

6- النقص الكبير في التمويل والتسليح من الخارج، هذا الأخير الذي كان من المقرر أن يضطلع بهذا الدور،⁽⁸⁾ على الرغم من كون "علي كافي" يذكر بأن مسألة دراسة الثورة داخل البلاد، قد طرحت من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ أواخر 1957م بعد استقرارها بتونس، مما أدى إلى انعقاد سلسلة من الاجتماعات لحل المشاكل العالقة.⁽⁹⁾

في ظل هذه الظروف دعا العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة إلى عقد اجتماع بين قادة الولايات؛ حيث أعلن عن رغبته في ذلك في رسالة مؤرخة في: 20/08/1958م⁽¹⁰⁾ عندما أخبر هؤلاء القادة بمؤامرة الزرق، التي جاء فيها: «(...) وضرورة عقد اجتماع بين الولايات يبدو أكثر إلحاح من أي وقت مضى، نحدد إذا اقتراحنا للقاء على مستوى عالي لمسؤولي الولايات معتمدين قانوناً، إن مثل هذا اللقاء يمكننا من تبادل جميع ما لدينا من معلومات، حول هذه القضية القائمة، وأن نتعاون بطريقة أكثر فعالية من الماضي، ومن تنسيق جميع مجهوداتنا في جميع الميادين، وتقوية كفاحنا على جميع الأصعدة لغاية انتصار الثورة الجزائرية، في انتظار جواب آمل أن يكون إيجابياً، تقبلوا أخي العزيز⁽¹¹⁾ التحيات الوطنية من جميع جنود جهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني

الكفاح المسلح، واختلاف العمل العسكري من ولاية لأخرى، تبعاً للظروف المحيطة بكل واحدة، وكذا تشتت مركز القرار بين الداخل والخارج بعد مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ أرض الوطن مطلع عام 1957م، وقد عرفت سنة 1958م -تحديداً- ظروفاً صعبة هدّدت الثورة من الداخل، ولعل أخطرها⁽⁷⁾:

1- تكثيف العمليات العسكرية والحشود الاستعمارية بعد اعتلاء ديغول سدة الحكم.

2- ضعف الاتصال بين قادة الولايات في الداخل والقيادة في الخارج، مما ولد شعوراً لدى القيادة في الداخل بأن مسؤوليهم في الخارج قد تخلّوا عنهم.

3- مؤامرة "الزرق" التي عرفتها الولاية الثالثة صيف 1958م، وما عرفته عمليات الإعدام ضد المشكوك في أمرهم، وامتداد تأثيرات هذه المؤامرة بدرجة أقل إلى الولاية الرابعة.

4- استمرار الاضطرابات الداخلية في الولاية الأولى (أوراس النمامشة)، خصوصاً ما عرف بمشكلة المنشقين، على الرغم من كون هذا المشكل قد حاولت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تحمله حلاً مباشراً بعد مؤتمر الصومام.

5- مشكل الحركة المصالية، خصوصاً بالولاية السادسة، بعد إعلان "محمد بلونس" تعاونه مع الجيش الفرنسي، ولو أن الإشكالية ما تزال مطروحة حول

الجزائري بالولاية الثالثة». والظاهر من خلال دعوة عميروش للاجتماع أن المحرك الرئيس الذي جعله يدعو لذلك، هو ما عرفته ولايته من اختراق فيما يعرف بمؤامرة الزرق (لابلويت)، ومن ثمة تخوفه من انتشار ذلك في الولايات الأخرى، كما تعبر في الوقت ذاته دعوة ملحة لتنسيق الجهود بين ولايات الثورة، للتغلب على الصعوبات والمشاكل التي يعرفها الداخل.

وحسب العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية، فإنه وبناءً على الدعوة إلى الاجتماع الموجهة إليه من العقيد عميروش، فقد طلب منه أن يعقد اجتماعاً أولياً بينهما، لدراسة المشاكل التي تهم الولايتين: الثانية والثالثة، قبل حضور أية ولاية، وهذا ما أكدته في مذكراته من خلال البرقيات التي نشرها حول الاتصالات بين الولايتين شهر: سبتمبر، أكتوبر و نوفمبر من سنة 1958م⁽¹²⁾، وقد أكد في البرقية الأخيرة التي تحمل رقم 65 والمؤرخة في: 1958/10/04م بأن التاريخ الذي كان مقرراً أن يلتقي فيه الطرفان هو: 1958/11/25م، وتأسف في نفس البرقية عن عدم حضوره اجتماع يوم: 1958/10/25م⁽¹³⁾ طالباً من عميروش أن يرسل له جدول الأعمال والقرارات التي يتم اتخاذها في هذا الاجتماع، بواسطة اللاسلكي. وعلى قدر ما يمكن اعتبار هذه الاتصالات مظهراً من مظاهر التنسيق بين الولايتين الثانية والثالثة فإن السؤال الذي يطرح نفسه، ولم نجد له الإجابة المقنعة هو: لماذا يصّر "علي

كافي" على تنظيم اللقاء بـ "عميروش" قبل اجتماع الولايات الذي دعا إليه هذا الأخير؟ وعلى أية حال فإن قائد الولاية الثانية، قد أكد بأنه تلقى دعوة للاجتماع الذي ستستضيفه ولايته من القائد "عميروش" وذلك ابتداءً من: 1958/12/12م⁽¹⁴⁾.

يبدو أن الإعداد لهذا الاجتماع قد اتجه منذ البداية لعقده فوق تراب الولاية الثانية وبموافقتها وذلك أثناء الاتصالات السابقة لارتباط ذلك- في نظرنا- بتوفر الظروف الملائمة بها على عكس الولايات الأخرى.

ثانياً: طبيعة الاجتماع وجدول أعماله:

وصل قادة الولايات على الأرجح في أواخر نوفمبر 1958م إلى الولاية الثانية، وانطلقت أشغال اجتماع العقداء بمنطقة أولاد عسكر (ولاية جيجل حالياً)، بالولاية الثانية يوم: 06 ديسمبر لتمتد إلى غاية 12 منه عام 1958م بحضور:

- العقيد آيت حمودة عميروش عن الولاية الثالثة (القبائل).
- العقيد سي محمد بوقرة عن الولاية الرابعة (الجزائر).
- العقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) عن الولاية السادسة (الصحرَاء).
- الرائد عبيدي الحاج لخضر عن الولاية الأولى (أوراس النمامشة).

وقد تغيب الولاية الثانية رغم أنه وقع فوق ترابها⁽¹⁵⁾ وكذا الخامسة، أما جدول الأعمال فكان كالآتي:

بالإضافة إلى اعتبار ذلك احتجاج على الطريقة التي تم بها تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A يوم: 19/09/1958م.

ثالثاً: ظروف و أسباب غياب الولايتين الثانية والخامسة عن اجتماع عقدها الداخلي:

إن ما يلفت الانتباه في هذا الاجتماع هو غياب الولايتين الخامسة، والثانية على الخصوص والذي اختلفت الآراء حوله بين المصادر والمراجع، فإذا كان غياب الولاية الخامسة قد أرجعه البعض إلى بعدها واستقرار قيادتها خارج الحدود بالأراضي المغربية⁽²²⁾ فإن البعض الآخر قد أرجع غياب العقيد "لطفي" قائد الولاية الخامسة إلى إخلاصه الكبير للقائد السابق للولاية العقيد "عبد الحفيظ بوصوف" الذي أصبح وزيراً للاستعلامات في الحكومة المؤقتة، وقد نظرت هذه الأخيرة إلى هذا الاجتماع بأنه مؤامرة دبرها قادة الولايات ضدها⁽²³⁾.

والحقيقة أن التبريرات المقدمة حول غياب الولاية الخامسة تبدو معقولة - إلى حد ما - إذا ما علمنا أن أقرب نقطة في هذه الولاية تبعد عن مقر الاجتماع بما لا يقل عن 500 كلم ناهيك عن التواجد الدائم للقيادة في الأراضي المغربية، ولو أن هذا البعد لا يبدو عائقاً بالمقارنة لما قام به قائد الولاية السادسة (الصجراء) العقيد "سي الحواس" الذي نعتقد أنه تجشم عناء السفر لكون ولايته المعنية بشكل مباشر بالمشاكل

- عرض حال عن الثورة وبحث إمكانية التنسيق بين الولايات لمواجهة المخططات العسكرية التي أقدم على تنفيذها الجنرال ديغول.

- كان الاجتماع يرمي إلى التعبير عن عدم الرضا، وتراكم المشاكل وتفاقم الصعوبات⁽¹⁶⁾.

- دراسة حال الثورة عامة، والتركيز على حالة الولايتين الأولى والسادسة خاصة⁽¹⁷⁾.

- دراسة مشكلة عزلة الولايات في الداخل عن الخارج، وضرورة تكوين هيئة تنسيقية بين الولايات⁽¹⁸⁾.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السلاح إذا عجزت القيادة في الخارج عن توفيره⁽¹⁹⁾، وما أكدّه "عمر أوصديق" ممثل الولاية الرابعة في اجتماع "لجنة العشرة" الذي انعقد في تونس بين 11 أوت و 16 ديسمبر 1959م⁽²⁰⁾ أن الاجتماع جاء نتيجة لضعف سلطة الحكومة المؤقتة لأسباب منها بالخصوص عدم اتخاذ موقف واضح لحل المشاكل العالقة وتزويد الداخل بالسلاح⁽²¹⁾

وهكذا اتضح لنا من خلال جدول أعمال هذا الاجتماع أن القادة المجتمعين أرادوا مواجهة الوضع الخطير الذي أصبحت الثورة تعيشه في الداخل، كما حاولوا أن يوجهوا رسالة تهديد لقيادة الخارج، الذين أعابوا عليهم تقصيرهم في أداء مهامهم لا سيما مهمة التسليح،

من 06 إلى 12 ديسمبر 1958م ضم قادة الولايات الأولى، الثالثة، الرابعة، السادسة، أما الثانية متبوعة بالخامسة، فقد رفضت المشاركة، لقد أدركت الولاية الثانية المناورة، فبعد تماني كريم و بوصوف، كان عميروش يريد التهيئة العامة والشاملة من جميع الولايات...»⁽²⁷⁾. وفي هذا المجال أشار بأن الاجتماع، كان مناورة من "كريم بلقاسم" نفذها "عميروش" وقد وصل إلى ذلك بعدما تمكن من فك شيفرة الرسائل بين الطرفين⁽²⁸⁾، والواقع أن هذا الأمر يبدو محيراً؛ إذ كيف يقبل قائد الولاية الثانية أن ينعقد الاجتماع المناورة على تراب ولايته؟ ثم لم اتجه إلى التجسس على الرسائل المتبادلة بين قيادة الولاية الثالثة والقيادة في الخارج؟ وقد أشار ضابط الولاية الثالثة "جودي أتومي" أن لا أحد كان آنذاك يستطيع تحديد أصل التنافر بين قائد القبائل وقائد الشمال القسنطيني، بعد غياب هذا الأخير عن اجتماع قادة الداخل، إلا أن البعض أشار إلى وجود نوع من الحسد، لأن عميروش كان مسؤولاً عن ولايات الشرق والوسط تقريباً⁽²⁹⁾، وهذه العبارة الأخيرة توحي في نظرنا إلى ما أشار إليه كافي في مذكراته.

أما "عمار قليل" فقد ذكر أن "علي كافي" كلف "الأمين خان" ليعلم "عميروش" بمقاطعته الاجتماع وذلك لأسباب متعلقة

التي ستم دراستها، بالإضافة لعلاقته الحميمة بصاحب المبادرة العقيد عميروش.

أما غياب العقيد "علي كافي" قائد الولاية الثانية فإن مبرراته تبقى دون حسم حتى بعد إدلائه بشهادته - بنفسه - في مواطن عديدة، كما أن هذا الغياب قد أثر بشكل مباشر على الاجتماع بحكم انعقاده فوق أراضي هذه الولاية.

لقد عبر "علي كافي" عن سبب عدم حضوره في اجتماع ديسمبر 1958م، في اجتماع "لجنة العشرة" المنعقدة بتونس بين: 11 أوت و 16 ديسمبر 1959م بقوله: «لقد امتنعت شخصياً عن المشاركة في الاجتماع لأنه تقرر بين المشاركين أن هذا الاجتماع سيصدر قرارات ملزمة»⁽²⁴⁾.

وفي شهادته بتاريخ: 1986/11/06 ذكر بأن ملابسات الولاية الثالثة⁽²⁵⁾، قد أثارت ضجة كبرى في صفوف الولاية الثانية، خصوصاً بالمناطق المجاورة، وهو ما جعله يقطع هذا الاجتماع، حيث أبلغ الدكتور "الأمين خان" هذا القرار إلى العقداء⁽²⁶⁾.

أما في مذكراته فقد أكد بأن رفضه حضور الاجتماع، يعود إلى كون المبادرة جاءت من العقيد "عميروش"، الذي لم يأخذ بنصائحه أثناء "مؤامرة الزرق" حيث نصحه بالتروي والتقييد بقرارات الصومام، القاضية بعدم إصدار أحكام بالإعدام في حق الإطارات، بل إنه يذهب بعيداً في شهادته حيث كتب «...» بل هو يطمح (يعني عميروش) في قيادة الثورة بتنظيمه لاجتماع

محمد والذي رجع به من الاجتماع، فاللقاء كان فرصة لتبادل الخبرات والبحث عن وسائل وحلول، ولم تتخذ إجراءات عقابية ضد من لا يلتزم بتطبيق القرارات التي خرج بها الاجتماع»⁽³³⁾

بعد شهادات جاءت بعد الاستقلال قدم فيها "كافي" أسباباً وتبريرات أكثر جرأة، حيث أرجع غيابه عن اجتماع العقدة عموماً إلى قضايا تتعلق "بمؤامرة الزرق" وتداعياتها، وسعي العقيد "عميروش" من خلالها إلى الاستحواذ على قيادة الثورة في الداخل، وهذه الشهادات بدورها لم تستند إلى أسس موضوعية، بل استندت إلى تحليلات وتخمينات، وحكمت على النوايا، وهي الأمور التي يرفضها المنطق، والدراسات التاريخية الأكاديمية.

ما يمكن استخلاصه من مجمل التبريرات التي قدمها قائد الولاية الثانية أنها لم تكن ملتزمة وواضحة، وهي مترددة، وكان عليه وهو في مركز القيادة أن يتحمل المسؤولية فيحضر الاجتماع، ويحاول أن يدافع عن آرائه ومبادئه من الداخل، أو أن يوضح الأسباب الموضوعية التي تبرر مقاطعته للاجتماع. وعلى الرغم من ذلك فإن الولاية الثانية قدمت شيئاً مهماً للعقداء المجتمعين وهو احتضانها للاجتماع، وتوفيرها الحراسة والأمن للمجتمعين⁽³⁴⁾.

رابعا: قرارات الاجتماع:

بالنظر إلى القرارات التي توصل إليها اجتماع العقداء بالولاية الثانية فإنه يمكننا

بمؤامرة الزرق، خاصة وأنها تستهدف خيرة الضباط في كل الولايات⁽³⁰⁾.

بعد عرضنا للظروف والأسباب التي قدمها قائد الولاية الثانية حول غيابه عن اجتماع العقداء يمكن أن نصنفها كالآتي:

أ- شهادة قدمت أمام قيادة الخارج وأعضاء من الحكومة المؤقتة وعلى رأسها الباءات الثلاث⁽³¹⁾ وقد جاءت في ظروف الثورة، وما كانت تعانيه من ضغط عسكري في الداخل، وأزمة تعيشها الحكومة المؤقتة، ولهذا فإننا نلمس من خلالها تحفظ العقيد "علي كافي" في تبريراته، خصوصاً وأن قيادة الخارج كانت تنظر للاجتماع السابق الذكر بعين الريبة، وربما أراد كافي أن يدعم مركزه كفائد ولاية غاب عن الاجتماع أمام قيادة الخارج عامة وقائده السابق "عبد الله بن طوبال" البذي كان يحترمه كثيراً، وقد أشارت بعض المراجع الأجنبية لهذه القضية. في الوقت الذي أشار فيه البعض إلى كون غياب قائدتي السوليتين الثانية والخامسة كان تلبية لنصيحة كل من بومدين، بوالصوف، وبن طوبال⁽³²⁾، لذا لم يكن تبريره موضوعياً - في نظرنا - لأنه حكم على الاجتماع قبل انعقاده؛ إذ لا يعقل أن يتغيب المرء عن الاجتماع بفعل قراراته قبل انعقاده، فقد يفرض سير الأشغال تعديلات في جدول الأعمال، ومن ثمة في القرارات المتخذة، وقد أشار إلى هذه القضية الهامة مثل الولاية الرابعة في اجتماع لجنة العشرة "عمر أو صديق" رداً على علي كافي بقوله: «هناك فرق بين جدول الأعمال الذي ذهب به سي

- 7- يعقد فيما بين الولايات اجتماع كل أربعة أشهر، مع ضرورة توجيه الدعوات إلى الولايتين الثانية والخامسة.
- 8- يتم تبادل الوثائق المتعلقة بالتنظيم بين الولايات.
- 9- تسوى الخلافات بين الولايات على مستوى مجالس هذه الأخيرة.
- 10- تتكون لجان فيما بين الولايات لإنعاش البحث عن المعلومات.
- 11- يحول معطوبو وعجزة الولاية الرابعة نحو الولايتين الثانية والسادسة.
- 12- تقام تربصات بالولاية الثالثة، بإرسال كل ولاية عشرة متربصين، ويشرف على هذه العملية ضابطان.
- 13 - تشكل محكمة في الولاية الثالثة تضم ضابطاً من مختلف الولايات، مهمتها محاكمة الضباط المدنيين.
- 14- تقوم الولاية الثالثة بطبع كتيب عسكري وكتاباً أيضاً حول "الزوي" و"جماعة بلونيس".
- 15- يكلف "سي الحواس" عقيد الولاية السادسة بالاتصال بالشرق والغرب.
- 16- يعقد اجتماع طارئ بين الولايات كلما دعت الضرورة لذلك.
- 17- ستبعث الولاية الرابعة إلى الولايتين الأولى والسادسة باثنين من صانعي القنابل والمواد التخريبية. (36)
- والملاحظ من خلال هذه القرارات الهامة أن قيادة هذه الولايات في الداخل تريد أن تستعيد المبادرة، بالعمل على حل مشاكلها

التأكيد بأن هذا الاجتماع، هو الأول من نوعه الذي حاول ضبط العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية، رغم ما تضمنته هذه القرارات من نقائص في هذا المجال، وقد تناولت المصادر المرجع جملة القرارات المتخذة، إلا أنني سأكتفي بذكر ما تعلق بموضوع التنسيق بين قيادة الولايات بالداخل، من خلال التقرير (35) الذي رفعه المجتمعون إلى الحكومة المؤقتة وتمثل في:

- 1- العمل على تطهير الأوراس من خلال إرسال الولاية الثانية فيلقين، والولاية الرابعة كتيبتين إلى الولاية الأولى، وليس لهذه الوحدات أن تلتحق بقواعدها إلا بعد الانتهاء من مهمتها.
- 2- إرسال وحدات إلى المناطق الحدودية الشرقية بالولاية الأولى للعمل على تخريب خط موريس.
- 3- ترسل الولاية الرابعة كتيبتين نحو الولاية السادسة لمساعدتها في القضاء على عناصر الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A.)، وتنحصر مهمة الوحدات المرسلة في تطهير تلك الولاية.
- 4- إعداد مناشير وطنية من طرف الولاية الرابعة التي تتصل بدورها عن طريق الرسائل أو المواصلات، بالولايات الأولى والثانية والسادسة.
- 5- تكون الاتصالات بين الولايات إجبارية كل شهرين.
- 6- إقامة شيفرة للمراسلات بين الولايات.

1- كون هذه المبادرة اتخذت من الداخل وليس من الخارج.

2- غياب الولاية الخامسة.

3- عدم المشاركة الفعالة للولاية الثانية.

4- اعتبار الاجتماع مؤامرة من قبل قادة الداخل، مما جعل قادة الخارج يحكمون عليه غياباً.

5- استشهاد القائدين عميروش قائد

الولاية الثالثة و(صاحب المبادرة كما

أشرنا سابقاً) و"سي الحواس" قائد

الولاية السادسة يوم: 1959/03/29

بجبل ثامر ببوسعادة (الولاية

السادسة).⁽³⁸⁾

وخلاصة القول أن اجتماع العقدة

بالولاية الثانية كان حلقة من حلقات التنسيق

بين قادة الولايات في الداخل، رغم غياب

الولايتين الثانية والخامسة عنه لظروف أو

لأخرى، وما كان هذا الاجتماع لينعقد لو

قامت القيادة في الخارج بواجبها على أكمل

وجه وفي مرحلة اعتبرت أخطر مراحل الثورة.

التحريرية على الإطلاق، نظراً لحرب الإبادة

التي عرفتها (1958 - 1960)، ولا شك

أن حساسية العلاقة بين الداخل والخارج التي

برزت في مؤتمر الصومام من خلال مبدأ

"أولوية الداخل على الخارج" قد ساهمت في

محاولة قادة الولايات استرجاع المبادرة مع

الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة

للمجمهورية الجزائرية G.P.R.A.

بالاعتماد على إمكانياتها، بعد ما عجزت قيادة الخارج عن فك الحناق عنها.

خامساً: مصير القرارات المتخذة في الاجتماع:

كلف كل من العقيدين "عميروش" و"سي الحواس" بتبليغ القرارات المتخذة إلى الخارج، حيث يفترض أن يقطع "سي الحواس" الأسلاك الشائكة على الحدود مع الخارج ويبقى العقيد عميروش في انتظاره مع مجموعة من المجاهدين أو العكس⁽³⁷⁾.

وبالنظر إلى القرارات المتخذة في هذا الاجتماع فإنها كانت تعبر عن الوضع الصعب الذي كانت تعيشه الثورة في الداخل، ولهذا فقد حاول هذا اللقاء أن يفتح آلية للتفاهم بين قادة الداخل ويجد حلولاً لبعض المشاكل العالقة، وعلى رأسها محاربة الحركة المصالية والمشوشين في كل من الولايتين السادسة والأولى، على الرغم من كونه جعل هذا التعاون يتوقف أساساً على ما تقوم به الولايتان الثالثة والرابعة، في الوقت الذي غابت الولايتان الثانية والخامسة بحكم عدم حضورهما الاجتماع.

ورغم أهمية القرارات المتخذة فإن الاجتماع قد فشل في تحقيق أهدافه المسطرة وتطبيق كل القرارات، ويلخص الرائد: "لخضر بورقعة" عضو مجلس قيادة الولاية الرابعة ذلك في الأسباب الآتية:

هوامش وتعليق:

حسب ما عبر عنه عميروش نفسه في رسالة وجهها إلى العقيد علي كافي يؤاخذها فيها على عدم الحضور وقد نشرها هذا الأخير في مذكراته. (07) ذكر العقيد علي كافي أن عمليات الإعدام طالت 1800 مجاهد بالولاية الثالثة وحوالي 500 من الولاية الرابعة، المرجع نفسه، نفس المكان .

(08) Tegua (Mohamed) : L'Algérie en guerre, O.P.U , Alger, 1988, p390.

(09) ذكر علي كافي أن هذه الاجتماعات حضرها أعضاء من لجنة التنسيق والتنفيذ عاب رمضان، عبد الله بن طوبال، محمود الشريف ومن العقداء، محمد لعموري (الولاية الأولى) علي كافي (الولاية الثانية) صالح زعموم (الولاية الرابعة) عمار بوفلاز (القاعدة الشرقية)، أنظر شهادة علي كافي في يومية الشعب، عدد خاص، الجزائر 1986/11/01.

(10) أنظر نص الرسالة في مذكرات العقيد علي كافي، مصدر سابق، ص ص 126، 131.

(11) كتبت نسخة واحدة لصيغة المقرر، ثم وجهت لكل قائد ولاية نسخة باسمه.

(12) كافي (علي)، مذكرات... مصدر سابق، ص 399.

(13) تبقى طبيعة هذا الاجتماع، والقيادات التي حضرته غير معروفة لدينا، حيث لم نثر على إشارات لذلك عدا ما ورد في هذه البرقية، وقد يكون من مراحل التحضير لاجتماع ديسمبر 1958م وقد يكون الاتفاق قد حصل على هذا التاريخ في هذا اللقاء.

(14) الاجتماع تم في الواقع ما بين 06 و 12/12/1958م.

(15) ذكرت بعض المصادر أن الولاية الثانية قد حضرت الاجتماع، حيث ذكر الحاج لخضر قائد الولاية الأولى وأحد المشاركين في الاجتماع أن رويح حسين قد حضر عوضاً عن علي كافي كممثل للولاية الثانية، وهوما ذهب إليه محمد العيد مطمر، حيث ذكر أن العقيد حسين رويح

(01) كانت المنطقة السادسة مجرد مشروع، وستنظم كولاية سادسة بعد مؤتمر الصومام، حيث عين علي ملاح، المعروف بسي الشريف قائداً لها. (02) زيري (محمد العربي) ، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984م، ص 123.

(03) شهادة محمد بوضياف، في محمد عباس، ثوار...عظماء، دار هومس للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص 23، والكتاب عبارة عن شهادات حية لمجموعة من الشخصيات القيادية في الثورة ومن بينها محمد بوضياف.

(04) تكونت في البداية من خمسة أعضاء هم: كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، بسن يوسف بن خدة، وعباس رمضان.

(05) صايكي (محمد)، مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة تائر من قلب الجزائر، ط2، تحرير محفوظ اليزيدي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص ص 71-64.

(06) اختلقت المصادر والمراجع حول تاريخ انعقاد هذا الاجتماع، على الرغم من اتفاقها على أنه انعقد أواخر 1958م حيث أرجعه قائد الولاية الأولى حاج لخضر إلى نوفمبر 1958م (أنظر شهادة العقيد حاج لخضر، في قبسات من ثورة نوفمبر 1954م، كما عاشها العقيد الحاج لخضر، شركة الشهاب باتنة، ص 164). - و أرجعه ضابط الولاية الثانية بالطين لخضر إلى تاريخ 02 إلى 12 نوفمبر 1958م، (أنظر بوالطين جودي لخضر، لحات من ثورة نوفمبر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987، ص 88). وذكر محمد العيد مطمر أنه انعقد بين 01 و 12 نوفمبر 1958م ((أنظر محمد العيد مطمر، حامي الصحراء أحمد عبد الرزاق حمودة، العقيد بن الحواس...رجال صدقوا، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 1990م، ص 123). والثابت أنه وقع ما بين 06 و 12 نوفمبر 1958م

- (24) وثائق الحكومة المؤقتة علية G010 .
- (25) يقصد بها مؤامرة الزرق، وما خلفته من تداعيات.
- (26) شهادة العقيد علي كافي، يومية الشعب، عدد خاص، المصدر السابق، ص 12.
- (27) كافي (علي)، المذكرات، مصدر سابق، ص ص، 134، 135.
- (28) شوقي (عبد الكريم)، المرجع السابق، ص 188.
- (29) أتومي (جودي)، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، المسيرة الطويلة لأسد الصومام شهادة أصلة لضباط في جيش التحرير الوطني، بالولاية الثالثة (القبائل) 1956م- 1962م مطبعة حسناوي، الجزائر، 2005م، ص 219.
- (30) قليل (عمار)، المرجع السابق، ج 2، ص 201.
- (31) هم : بلقاسم كريم، بن طوبال عبد الله، بوصوف عبد الحفيظ، الذين تمتعوا بنفوذ كبيرة في قيادة الثورة.
- (32) بن عمر (مصطفى)، المصدر السابق، ص ص 232، 233.
- (33) علية G-010 مصدر سابق.
- (34) شهادة عبد الحفيظ أمقران، في لقائي معه (مسجل بالصورة والصوت)، المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر 2003/02/09.
- (35) نشر هذا التقرير مفصلاً في مذكرات علي كافي، المصدر السابق، وقد اكتفينا باستخراج القرارات المتعلقة بعملية التنسيق بين الولايات.
- (36) كافي (علي)، المذكرات، مصدر سابق، ص ص 141، 142.
- (37) Tegua (Mohamed), op, cit, p.391
- (38) بورقعة (الحضر)، مصدر سابق، ص 20.
- حضر عن الولاية الثانية، أنظر: محمد العيد مطمر، مرجع سابق، ص ص 123، 124؛ والحقيقة أن أمر غياب الولاية الثانية ثابت باعتراف عميروش نفسه في رسالته الموجهة إلى علي كافي في تاريخ 15/12/1958م، أنظر نص الرسالة في مذكرات العقيد علي كافي، مصدر سابق، ص ص، 406، 407)، أما حسين رويح فبالإضافة إلى عدم حضوره فإنه كان رائداً وظل في هذه الرتبة إلى حين استشهاده.
- (16) بن عمر (مصطفى)، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2003م، ص ص، 232، 233.
- (17) عباس (محمد)، فرسان الحرية، ص 136.
- (18) نفسه، الصفحة نفسها.
- (19) شوقي (عبد الكريم)، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية (1954)، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004 .
- (20) من أكبر الاجتماعات التي عقدتها الثورة الجزائرية والتي حضرها عشرة عقدا، وجاء نتيجة للأزمة التي عرفتتها الحكومة المؤقتة للمزيد عنه أنظر وثائق الحكومة المؤقتة، محضر اجتماع الحكومة المؤقتة عنية مصورة G010 الأرشيف الوطني، بمر خادم الجزائر.
- (21) نفسه، نفس المكان .
- (22) قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار الشعب، سطيف، الجزائر 1991م، ص 201.
- (23) بورقعة (الحضر)، مذكرات الراحل سي الحضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط 2 شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000م، ص ص، 232، 233.

